مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وللإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية الأردنية

وليد زكريا صيام

ملخـص

تأتي هذه الدراسة في إطار البحث عن إدارة مخاطر الائتمان المصرفي الناجمة أحيانا عن قصور الدور الرقابي لبعض إدارات الائتمان، التي تعتمد كثيرا في قرارات منح التسهيلات الائتمانية على تحليل الوضع المالي لعملائها من خلال استطلاع قوائمهم المالية لاستقراء بعض المؤشرات المالية ذات الدلالة.

لذا جاءت هذه الدراسة لقياس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وإدراكهم للإجراءات المناسبة للكشف عنها وإدارتها وإيلاء هذه الإجراءات العناية اللازمة، بما يضمن الكشف عن آثارها الجسيمة على المؤشرات المالية وانعكاساتها على مصداقية هذه المؤشرات وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة وزعت على مسؤولي ومحللي الائتمان كافة في إدارات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية بدلية عام 2007م والبالغ عددهم (47) محللا، اعتمد منها لغايات التحليل والدراسة (42) استبانة؛ أي ما نسبته (89.1 %) من الاستبانات الموزعة.

وبالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي تبين إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة التي قد يقوم بها بعض العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ الوسط الحسابي لمدى الإدراك (4.023) درجة وبانحراف معياري متدن نسبيا بلغ (0.786). كما تبين أن لدى هؤلاء المحللين إدراك مرتفع للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وبما يضمن الحصول على مؤشرات مالية ذات مصداقية معقولة عن الوضع المالي للعملاء عند منحهم التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإدراك محللي الائتمان لهذه الإجراءات (4.058)، درجة في حين كان الانحراف المعياري (0.781) وهو لانحراف متدن نسبيا.

الكلمـات الدالـة: المحاسبة الخلاقة، التحليل الائتماني، إدارة الأرباح.

المقدمـة

يهدف التحليل المالي إلى تقييم أداء المشروعات الاقتصادية من جوانب متعددة، وبما يخدم أهداف مستخدمي المعلومات بهدف تحديد مواطن القوة والضعف والاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي في ترشيد القرارات الاقتصادية ذات العلاقة.

وحتى ينجح المحلل المالي في تحقيق أهداف التحليل، لا بد من توافر مجموعة من المتطلبات أو المقومات الأساسية، منها: أن تتوافر في المعلومات المستخدمة في التحليل الدرجة الكافية من الموضوعية والملاءمة، إضافة إلى توافر المصداقية والموثوقية. كما يجب على المحلل أن يسلك منهجا علميا في عملية التحليل مستخدما أساليب وأدوات تتسم بالموضوعية والملاءمة لأهداف التحليل.

ولا ينبغي للمحلل الاكتفاء بتحديد المؤشرات ونقاط القوة والضعف في البيانات المالية التي يقوم بتحليلها، بل إن عليه استقراء الاتجاهات المستقبلية لبيانات المشروع موضع التحليل وتشخيص أسباب القوة والضعف، والتيقن من أن البيانات المستخدمة في التحليل تتمتع بالدرجة الكافية من الملاءمة والموثوقية وأنها تخلو من أي تلاعب أو تضليل في إعدادها. ويجب عليه الاطمئنان إلى سلامة البيانات الواردة

تاريخ استلام البحث 2007/7/30 وتاريخ قبوله 2009/2/16.

© 2009 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

في القوائم المالية والتأكد من خلوها من إجراءات المحاسبة الخلاقة، التي تمثل تجميلا صوريا من خلال إظهار ربحية غير حقيقية أو مركز مالي غير حقيقي للمشروع لتحقيق أهداف متعددة، منها: الحصول على التسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية، والتيقظ والانتباه إلى آثارها الجسيمة على المؤشرات المالية، خاصة وأن بعض المشروعات، لاسيما المتعثرة منها، قد تلجأ إلى إجراءات المحاسبة الخلاقة من خلال الاستفادة من تعدد بدائل السياسات المحاسبية التي تجيز المعايير المحاسبية الدولية للمنشأة اتباعها في مجال أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية.

ولما كان محلل الائتمان في البنوك التجارية مناط به تقديم المؤشرات المالية حول إمكانية منح التسهيلات الائتمانية، فإن هذه الدراسة تأتي في إطار البحث عن إدارة مخاطر الائتمان المصرفي الناجمة أحيانا عن قصور الدور الرقابي لبعض إدارات الائتمان التي تعتمد كثيرا في قرارات منح التسهيلات الائتمانية على تحليل الوضع المالي لعملائها من خلال استطلاع قوائمهم المالية لاستقراء بعض المؤشرات المالية ذات الدلالة.

لذا جاءت هذه الدراسة لقياس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وقدرتهم على مواجهتها وإدارتها وإيلاء هذه الإجراءات العناية اللازمة بما يضمن الكشف عن آثارها الجسيمة على المؤشرات المالية وانعكاساتها على مصداقية هذه المؤشرات وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.

أهمية الدراسة وأهدافها

يلعب الائتمان المصرفي دورا مؤثرا في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتقدمه، وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية والتكوين الرأسمالي، الذي يعد أساسا للتنمية الاقتصادية الفاعلة. ولا شك في أن هذا الدور يمكن أن يكون إيجابيا وبناءً إذا استثمر بطريقة صحيحة وتم ترشيده وتوجيهه توجيها سليما، كما يمكن أن يكون سلبيا إذا استخدم بأسلوب غير ملائم وإذا لم يكن قرار منح الائتمان المصرفي مبنيا على أسس علمية مدروسة.

ولا شك في أن بناء قرار منح الائتمان المصرفي على أسس علمية مدروسة يستوجب دراسة وتحليل الوضع المالي للعملاء من خلال استطلاع قوائمهم المالية واستقراء بعض المؤشرات المالية ذات الدلالة. وحتى تكون هذه المؤشرات ذات دلالة صحيحة وتخدم اتخاذ القرار، فإنه يجب الاطمئنان إلى أنها ذات مصداقية معقولة عن الوضع المالي للعملاء والتأكد من خلوها من أي عيوب تفقدها خاصية الموثوقية والموضوعية والملاءمة.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي يسعى الباحث من خلالها إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تعرف ماهية المحاسبة الخلاقة (الإبداعية) وإجراءاتها عند التقدم بطلب ائتمان مصرفي من البنوك التجارية الأردنية.
- تعرف مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة.
- تعرف مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة(*) لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة.
- تقديم التوصيات المناسبة التي تسهم في الكشف عن الآثار الجسيمة لإجراءات المحاسبة الخلاقة على المؤشرات المالية وانعكاساتها على مصداقية هذه المؤشرات وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.

مشكلة الدراسة

لما كانت البيانات المالية المصدر الأساسي لدراسة الوضع المالي للعملاء عند منحهم التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، فإن البيانات الواردة في القوائم المالية ينبغي أن تتسم بالمصداقية والموثوقية والموضوعية والملاءمة والتأكد من خلوها من أي تضليل أو تشويه أو تجميل من خلال الاستفادة من تعدد بدائل السياسات

* يقصد بالإجراءات المضادة تلك الإجراءات التي يقوم بها محللو الائتمان للكشف عن إجراءات المحاسبة الخلاقة وآثارها على المؤشرات المالية وانعكاساتها على مصداقية هذه المؤشرات.

المحاسبية التي تجيز المعايير المحاسبية الدولية اتباعها في مجال أساليب القياس والإفصاح المحاسبي ، التي يطلق عليها إجراءات المحاسبة الخلاقة.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

1- هل يدرك محللو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة؟

2- هل يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك التجارية الإدراك للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة؟

فرضيات الدراسة

استنادا إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة، واستنتاجا من الإطار النظري للدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الأولى:

Ho1: "لا يدرك محللو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي ".

الفرضية الثانية:

Ho2: "لا يدرك محللو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية الإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة ".

الإطار النظري للمحاسبة الخلاقة وإجراءاتها والدراسات السابقة:

يعد التحليل الائتماني (Credit Analysis) أداة فاعلة في تقليص حجم خسائر البنوك التجارية الناجمة عن منح القروض والتسهيلات المتعثرة. وإذا كان التحليل الائتماني أداة مهمة فإن البيانات المحاسبية تعد حجر الأساس للقيام بتحليل ائتماني كفؤ، ذلك أن مسؤولي ومحللي الائتمان في البنوك التجارية يطلبون من العملاء المتقدمين للحصول على قروض أو تسهيلات ائتمانية تقديم البيانات المالية وغير المالية التي تعكس الوضع المالي لذلك العميل ليتم تحليلها ودراستها وتقديم توصية إلى الجهة المعنية في البنك (لجنة القروض والتسهيلات الائتمانية Loan's Committee) لتتخذ بدورها قرارا بالموافقة أو عدم الموافقة على منح العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة.

ولا شك في أن التحليل الائتماني يقوم على محاور متعددة، تشمل دراسة الوضع المالي للعميل، والغرض الذي ستستخدم التسهيلات في تغطيته، ومصادر الأموال التي يتوقع أن يسدد العميل منها القرض، وغيرها من الأمور. إلا أن البيانات المالية التي تطلب من العميل، وتعكسها قوائمه المالية، تمثل ركنا أساسيا في اتخاذ قرار الائتمان.

لذا يتوجب على مسؤولي ومحللي الائتمان الالتفات إلى مدى الثقة التي يجب أن يولونها للبيانات المالية المقدمة من العميل، وإمكانية الاعتماد عليها، وهل الأرقام الواردة فيها تعكس الوضع المالي للعميل، مما يستوجب دراسة كل بند من بنود القوائم المالية دراسة متأنية وفاحصة.

وفي هذا السياق، يشير بعض الباحثين إلى أن من الأمور المهمة التي يجب مراعاتها في تحليل ربحية العميل، إيلاء عناية خاصة لتحليل جودة الأرباح (Quality of Earning) بمعنى فحص ما إذا كانت الأرباح التي تظهرها قوائم الدخل المقارنة للشركة تعكس أداءها الفعلي وبأنها مصدر لتدفق نقدي تشغيلي حقيقي أم أنها مجرد أرقام صورية لأرباح دفترية جاءت بفعل ما يعرف في عالم الأعمال بالتحسين الظاهري أو المصطنع (Window Dressing) والمرتبط عادة بإجراءات المحاسبة الخلاقة (Creative Accounting) القائمة على استغلال مزايا السياسات والإجراءات المحاسبية البديلة مع تغييرات غير مبررة تجريها الإدارة على تلك السياسات (Seigel, 1982؛ مطر، 2006م).

وعلى محلل الائتمان أن يدرك جيدا أن المحاسبة، بالإضافة إلى كونها علما، فإنها تحمل روحا إبداعية، وبهذه الروح الفنية الإبداعية وبالفهم الكامل لطبيعة وسلوكات مستخدمي القوائم المالية يستطيع المحاسب أن يرسم القوائم المالية وينحت رقم الأرباح الذي ترغبه الإدارة ويحقق أهدافها وقت التقرير عنه (آل عباس، 2008م).

وعملية نحت الأرباح تسمى في الأدبيات المحاسبية بإدارة الأرباح (Management Earning)، وعلى الرغم

من أن كل التجمعات العلمية والمهنية المحاسبية تحارب هذه الظاهرة وتحاول تضييق الخناق على ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق بالمعايير الواجب اتباعها، فإن الإبداع يظل موجودا وعملا ملازما للمهنة. لذلك يجب أخذ أرقام القوائم المالية بالكثير من الحذر وعدم التسرع في اتخاذ القرارات الاستثمارية أو قرارات منح التسهيلات الائتمانية بالاعتماد على هذه البيانات كما هي.

وتعد ظاهرة إدارة الأرباح (Earning Management) إحدى المشكلات التي تواجه المحللين الماليين في سوق الأسهم ومحللي الائتمان في البنوك التجارية؛ إذ إن إدارة الأرباح تقوم على تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور وفقا لاستراتيجيات الإدارة، وذلك من خلال المرونة المتاحة في بدائل السياسة المحاسبية، مثل بدائل سياسة احتساب الاستهلاك. ونظرا لطبيعة الأساليب المحاسبية المرنة، فإنه من المتوقع أن تمارس إدارات الشركات استراتيجية تعديل الدخل من خلال تجميله أو تمهيده (Income Smoothing) بهدف تحقيق مستوى معين من الأرباح أو الأصول يتوافق ومتطلبات تقديم القوائم المالية (السهلي، 2008م).

وظاهرة تمهيد الدخل (إدارة الأرباح أو إجراءات المحاسبة الخلاقة الإبداعية) ظاهرة شائعة ومنتشرة في العديد من الشركات في دول مختلفة من العالم؛ إذ إنها إحدى أشكال تدخل الإدارة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي لما له من تأثير في تقييم مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، وفي دقة النتائج وبالذات قدرتها التمثيلية في اتخاذ القرارات ما دام نابعا من تدخل إداري مقصود (قرعان، 2005م).

وعلى الرغم من تعدد المصطلحات المستخدمة ما بين المحاسبة الخلاقة أو المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) أو إدارة الأرباح (Earning Management)، فإن العديد من الدراسات تجمع على أن هذا الإجراء هو محاولة مقصودة من الإدارة لتوصيل إشارة معينة لمستخدمي القوائم المالية (Albornoz & Alcarria, 2003؛ بنود، 2008م)، أو هو تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب فيه (Manda et. al. 2000؛ التميمي، 2008م). مع تأكيد هذه الدراسات وغيرها على أن أحد أهداف هذا الإجراء هو طمأنة الدائنين أو المقرضين، بحيث يعتقد المقرض أن المقترض في وضع مالي جيد يمكنه من سداد الالتزامات المترتبة عليه في الوقت والشروط المحددة (Reverte & Strong, 2001؛ المومني، 2006م).

من كل ما سبق، يتضح ضرورة دراسة محللي الائتمان القوائم المالية للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية دراسة متأنية للاطمئنان إلى سلامة عرضها للوضع المالي للعملاء وقدرتها على قياس أدائهم المالي والإفصاح عنه، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالية أو إمكانية أن تتضمن هذه القوائم بيانات مالية معدة بصورة تجميلية من خلال قيام معدي هذه القوائم المالية ببعض الإجراءات المحاسبية الخلاقة.

ويعد مصطلح المحاسبة الخلاقة (الإبداعية) من المصطلحات التي تستخدم في تجميل (تحسين) صورة المشروع تجميلا (تحسينا) صوريا من خلال إظهار ربحية غير حقيقية أو مركز مالي غير حقيقي للمشروع لأهداف متعددة، منها: الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك التجارية، لاسيما إذا كانت هذه المشروعات متعثرة وتخشى أن لا تؤهلها ربحيتها الحقيقية ومركزها المالي الحقيقي للحصول على مثل هذه التسهيلات.

وقد تعددت التعاريف التي تناولت المحاسبة الخلاقة، فقد عرفها (Amat et. al., 1999) على أنها "معالجة الأرقام المحاسبية باستغلال المنافذ الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والبدائل التي تتيحها؛ بغرض تحويل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما هي معدة من أجله".

وعرفها (Blake et. al, 2000) على أنها "اختيار مدروس من قبل الإدارة للسياسات والطرائق المحاسبية أو التلاعب بالعمليات من أجل أن تعطي انطباعا مفضلا عن نشاط المنشأة ونتائج أعمالها".

ويرى (Belkaoui, 2004, p.59) أن المحاسبة الخلاقة تستخدم لإظهار النتائج المالية المعدة من قبل المحاسب بصورة أفضل مما تكون عليه أصلا؛ أي أنها عملية تحويل الأرقام المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى ما ترغب فيه الإدارة باستخدام العديد من الوسائل للتأثير في الدخل

المحاسبي.

ويشير (مطر، 2006) إلى أن مصطلح المحاسبة الخلاقة يطلق على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعيا وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) إما في ربحيتها أو في مركزها المالي، وذلك عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل Alternatives المتوافرة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشأة اتباعها في مجالات أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية. مما يؤثر سلبا في جودة Quality الأرقام التي تظهرها تلك القوائم، سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي، ومن ثم في مصداقية النسب المالية".

كما يشير (مطر، 2006) إلى أن أكثر المنشآت لجوءا إلى استخدام إجراءات المحاسبة الخلاقة هي في العادة المنشآت المتعثرة، مما يوجب على المحلل المالي إيلاء عناية ملحوظة نحو هذه الإجراءات، ومن ثم الكشف عن آثارها الجسيمة في المؤشرات المالية التي لا يكشف عنها مجرد التحليل الكمي للبيانات المالية ، التي تظهر عادة في صورة اتجاهات، أو نسب، أو معدلات، أو...إلخ.

وقد أظهرت دراسة (العمري، 2000) إلى أنه لا يمكن الاعتماد كليا على النسب المالية للتنبؤ بفشل الصناعة الفندقية في الأردن، حيث يرى أنه كلما بعدت فترة تطبيق نموذج التنبؤ بالفشل زادت نسبة الخطأ في التمييز.

وفي دراسته لاستكشاف طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي التي يستخدمها مدققو الحسابات والمحللون الماليون في الأردن، توصل (مطر، 2001) إلى أن الفئتين تجمعان بين المؤشرات المالية وغير المالية في بناء نموذج التنبؤ، لكنهما تختلفان في إعطاء الأولوية في تحديد المتغيرات التي تقوم عليها عملية التنبؤ بالفشل المالي للشركة، حيث يعطي مدققو الحسابات الأفضلية للمؤشرات المالية، بينما يعطي المحللون الماليون نظرة متوازنة للمؤشرات المالية وغير المالية، ولكن بأفضلية نسبية قليلة للمؤشرات المالية. إضافة إلى وجود فروقات معنوية بين نظرة الفئتين تجاه النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج التنبؤ، حيث يعطي مدققو الحسابات الأفضلية في بناء النموذج لنسب الربحية، بينما يرى المحللون الماليون أن الأفضلية يجب أن تكون لنسب الملاءة والسيولة.

وفي دراسته لمصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض، توصل (لطفي، 2002) إلى أن مسؤولي الإقراض والائتمان يعتمدون على العديد من مصادر المعلومات لهذه الغاية (المتمثلة في الحسابات المدققة، مثل: قائمة الدخل والميزانية العمومية وإيضاحات السياسات المحاسبية والإيضاحات المرفقة بالحسابات)؛ وذلك بهدف الوصول إلى قرار عقلاني رشيد بهذا الخصوص.

وتوصل (الصابر، 2004) إلى أن هناك تفاوتا في درجة استخدام النسب المالية في ترشيد قرارات منح التسهيلات الائتمانية لدى إدارات المصارف الأهلية الليبية، حيث تهتم هذه المصارف بدراسة نسب السيولة والرفع المالي أكثر من اهتمامها بدراسة نسب الربحية والنشاط.

وفي دراسته الهادفة إلى معرفة مدى استخدام نسب التحليل المالي كمعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، توصل (عبيسي، 2004) إلى أن المديرين الماليين يستخدمون نسب التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل وقرارات منح الائتمان، مشيرا إلى أن أكثر النسب استخداما عند اتخاذ قرارات منح الائتمان هي نسبة النقدية ونسبة المديونية ونسبة التداول، وأقل النسب المالية استخداما لهذه الغاية هي معدل العائد على الأصول من التدفقات النقدية ونسبة النشاط التشغيلي ونسبة الملكية.

وفي دراسته التحليلية التقييمية لممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية لادارة الأرباح على قطاعات العمل الاقتصادية الأردنية كافة (صناعية وخدمات وتأمين وبنوك) باستخدام نموذج جونز المعدل لقياس استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، التي شملت (70) شركة مدرجة في بورصة عمان للفترة 1997 ـ 2003م، والهادفة أيضا إلى اختيار مدى الوعي لدى فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد من

حيث دوافع الإدارة في ممارستها لادارة الأرباح، والقدرة على تمييز وكشف الأساليب الممارسة من جانب إدارة الشركات في إدارة الأرباح. توصل (المومني، 2006م) إلى العديد من النتائج، منها:

1. تمارس غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية.

2. يوجد تباين في ممارسة إدارة الأرباح بين قطاعات العمل الاقتصادية؛ إذ ظهر أن القطاع الأكثر ممارسة هو قطاع البنوك، حيث بلغ حجم الممارسة 0.038 من إجمالي الأصول، يليه قطاع الصناعة، ثم قطاع الخدمات، أما القطاع الأقل ممارسة فهو قطاع التأمين، حيث بلغ حجم الممارسة 0.00122 من إجمالي الأصول.

3. تعد الإجراءات الممارسة من وجهة نظر فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد مهمة وملائمة إحصائيا لتمييز وكشف أساليب الإدارة المتبعة في ممارسات إدارة الأرباح، إلا أنه يوجد تفاوت في الإجراءات الممارسة من جانب المستثمرين؛ إذ تشير النتائج إلى أن المستثمر المؤسسي هو الأقدر على كشف ممارسات الإدارة المتبعة في إدارة الأرباح.

ومن الواجب مراعاة ميل بعض الشركات المتعثرة إلى تغيير سياساتها المحاسبية ولجوئها إلى استخدام إجراءات المحاسبة الخلاقة على نحوٍ كبير، إضافة إلى تدني مؤشرات النسب المالية الرئيسة في تلك الشركات المتعثرة (Shwartiz and Menon, 1985).

ويؤكد بعض الباحثين أمثال (Day, 1986; Lennox, 1999) أنه عند استخدام التقارير المالية السنوية من قبل محللي الاستثمار والائتمان، فإن المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية تعد أكثر ملاءمة لأغراض التنبؤ بمستقبل الشركة طالبة الائتمان من المعلومات التي توفرها قائمة الدخل والميزانية العمومية. مع الإشارة إلى أن البيانات المالية المنشورة قد لا توفر المعلومات اللازمة جميعها الضرورية للتنبؤ، لاسيما إذا كانت معدة لأهداف محددة، مثل طلب الحصول على ائتمان، مما يتطلب التوسع في عملية الإفصاح في تلك البيانات لتشمل معلومات غير مالية تكون مؤشرا على الوضع العام للشركة، مثل الخطط المستقبلية للشركة ومعدل دوران العمالة وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أن ما يميز الدراسة التي يقوم بها الباحث عن الدراسات السابقة أنها دراسة ميدانية مطبقة على البيئة الأردنية وعلى قطاع البنوك التجارية الأردنية فيها بصفة خاصة؛ لتعرف مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة، إضافة إلى قياس إدراكهم للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة عند دراسة الوضع المالي للعملاء عند اتخاذ قرار منحهم ائتمانات مصرفية.

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها:

انطلاقا من الدور الفاعل الذي تقوم به البنوك التجارية في تنشيط حركة الاستثمارات وتسهيل عمليات التكوين الرأسمالي، وقدرتها على تنشيط عمليات التبادل التجاري، ونظرا لما تحتاجه هذه البنوك من بيانات ومعلومات تساعد الإدارة على اتخاذ قراراتها برشد وعقلانية لاسيما في مجال منح الائتمان المصرفي، إضافة إلى وجوب تحليل الوضع المالي للعملاء للاطمئنان إلى سلامة وضعهم وقدرتهم على سداد التزاماتهم وعدم تقديمهم لبيانات غير حقيقية أو بيانات يشوبها بعض التضليل، وضرورة سرعة استجابة البنوك التجارية للتطورات التكنولوجية والتغيرات البيئية للمحافظة على قدرتها التنافسية العالمية، جاء اختيار قطاع البنوك التجارية مجتمعا لهذه الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من مسؤولي ومحللي الائتمان كافة في إدارات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بداية عام 2007، الذين تم حصرهم من خلال استفسار الباحث للإدارات العامة للبنوك التجارية عن أعدادهم، حيث بلغ عددهم (47) محللا، وزعت عليهم جميعا استبانات اعتمد منها لغايات التحليل والدراسة (42) استبانة؛ أي ما نسبته (89,1 %) من الاستبانات الموزعة، وهي تمثل عينة الدراسة.

أساليب جمع البيانات

تم الرجوع إلى العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، كما صمم الباحث استبانة خاصة بهذه الدراسة بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، وقد استفاد الباحث في تصميم الاستبانة على نحوٍ أساسي من أمثلة إجراءات المحاسبة الخلاقة الواردة في (مطر، 2006، ص: 101- 107).

تكونت الاستبانة من قسمين، هدف الأول منهما إلى جمع بيانات ديموغرافية عن عينة الدراسة (التخصص العلمي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي، ومدى المشاركة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي)، وذلك للاطمئنان إلى توافر المعرفة اللازمة لدى المجيبين بالمحاسبة الخلاقة وإجراءاتها وبمحتويات الاستبانة وقدرتهم على إجابة أسئلتها.

أما القسم الثاني فقد هدف إلى قياس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة، إضافة إلى قياس إدراكهم للإجراءات المضادة لهذه الإجراءات وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة عند دراسة الوضع المالي للعملاء لاتخاذ قرار بمنحهم ائتمانا مصرفيا.

ويمكن تلخيص أقسام الاستبانة والأسئلة المخصصة لقياس كل متغير من متغيرات الدراسة في الجدول الآتي:

الجدول (1): أقسام الاستبانة والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة

أقسام الاستبانة	المتغير	الأسئلة التي تقيس المتغير
القسم الأول	التخصص العلمي المؤهل العلمي سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي مدى المشاركة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي	(1) (2) (3) (4)
القسم الثاني	قياس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة عند دراسة الوضع المالي للعملاء لاتخاذ قرار بمنحهم ائتمانا مصرفيا.	(5 ـ 75) (الأسئلة ذات الأرقام الفردية)
	قياس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة عند دراسة الوضع المالي للعملاء لاتخاذ قرار بمنحهم ائتمانا مصرفيا.	(6 ـ 76) (الأسئلة ذات الأرقام الزوجية)

وقد تمت صياغة القسم الثاني من الاستبانة على نحوٍ يساعد على سهولة القياس، حيث اعتمد مقياس ليكرت بدرجاته الخمس (موافق إلى حد كبير جدا، موافق إلى حد كبير، موافق إلى حد متوسط، موافق إلى حد قليل، موافق إلى حد قليل جدا).

ولاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين أسئلتها تم عرضها على مجموعة من الزملاء أساتذة الجامعات في الأقسام المحاسبية وبعض المتخصصين في القطاع المصرفي؛ بهدف تحكيمها وإبداء آرائهم حول سلامة صياغتها وترابط فقراتها، إضافة إلى استخدام تحليل المصداقية (الاعتمادية) Reliability analysis لحساب معامل ارتباط ألفا كرونباخ، وتبين أن قيمته تعادل 78 % تقريبا، وحيث إنها تزيد على النسبة المقبولة (60 %) (Amir and Sonderpandian, 2002) فإن ذلك يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

أساليب تحليل البيانات

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

* الإحصاء الوصفي: حيث تم إيجاد بعض النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتعرف خصائص عينة الدراسة ولتعرف مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وإدراكهم للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة عند دراسة الوضع المالي للعملاء لاتخاذ قرار بمنحهم ائتمانا مصرفيا.

* تم استخدام اختبار T-test لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك بالمقارنة ما بين متوسطين حسابيين بحيث تتحقق درجة التوافر للخاصية التي تحصل على متوسط حسابي أعلى من المتوسط الحسابي المفترض (قيمة المحك أو نقطة الفصل) بشرط أن تكون قيمة (t) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة المستخدم (والبالغ 90% أو 95% أو 99%) (الرواحي، 2005م، صفحة 106).

تحليل إجابات الاستبانات واختبار الفرضيات

خصائص عينة الدراسة:

يتضح من تحليل إجابات القسم الأول من الاستبانة الجدول (2) أن ما نسبته 93 % تقريبا من عينة الدراسة هم من تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، وأن النسبة المتبقية موزعة ما بين إدارة الأعمال والاقتصاد، كما يلاحظ أن عينة الدراسة مؤهلة تأهيلا علميا ملائما؛ إذ إنهم جميعهم من حملة درجة البكالوريوس أو شهادات مهنية في مجال عملهم كحد أدنى.

كما يلاحظ ارتفاع درجة مشاركتهم في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي؛ إذ بلغت نسبة من يسهمون في اتخاذ القرارات بصورة دائمة أو في أغلب الأحيان حوالي (93 %). ومما يعزز الثقة بالنتائج المحصل عليها أن المجيبين يتمتعون بخبرة عالية في مجال الائتمان المصرفي؛ إذ تبلغ نسبة من يتمتعون بخبرة لا تقل عن ست سنوات (88.2 %) وهي نسبة مرتفعة.

مما سبق، يتضح توافر المعرفة اللازمة لدى المجيبين بقرارات الائتمان المصرفي وأهميته في ديمومة البنك ونجاحه، وقدرتهم على فهم القوائم المالية وتحليلها والاطمئنان إلى سلامة إعدادها وإمكانية الاعتماد عليها في قرار منح الائتمان، وقدرتهم على فهم أسئلة الاستبانة وإجابتها.

الجدول (2): خصائص عينة الدراسة

البيانات الديموغرافية للمجيبين عن أسئلة الاستبانة

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1 ـ	التخصص العلمي	محاسبة	23	%54.8
		علوم مالية ومصرفية	16	%38.1
		إدارة الأعمال	2	%4.8

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
		اقتصاد	1	%2.3
		أخرى	-	-
		المجموع	**42**	**%100**
2 -	المؤهل العلمي	دبلوم كليات مجتمع فما دون	-	-
		بكالوريوس	21	%50
		ماجستير	16	%38.1
		دكتوراه	-	-
		أخرى (شهادات مهنية)	5	%11.9
		المجموع	**42**	**%100**
3 -	**سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي**	أقل من 3 سنوات	1	%2.3
		من 3 إلى أقل من 6 سنوات	4	%9.5
		من 6 إلى اقل من 9 سنوات	24	%57.3
		من 9 إلى أقل من 12 سنة	8	%19
		12 سنة فأكثر	5	%11.9
		المجموع	**42**	**%100**
4 -	**مدى المشاركة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي**	دائما	17	%40.5
		غالبا	22	%52.4
		أحيانا	2	%4.8
		نادرا	1	%2.3
		لا يتم على الإطلاق	-	-
		المجموع	**42**	**%100**

اختبار الفرضية الأولى:

Ho1: "لا يدرك محللو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي ".

بهدف تعرف مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، تم وضع الأسئلة (5 - 75) (الأسئلة ذات الأرقام الفردية) من القسم الثاني من الاستبانة، التي تضمنت بعض الأمثلة لإجراءات المحاسبة الخلاقة التي تشمل بنود قائمتي الدخل والمركز المالي للمنشأة طالبة الائتمان المصرفي.

ويوضح الجدول (3) نتائج التحليل الإحصائي للأسئلة المتعلقة بمدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة.

الجدول (3): نتائج قياس مدى إدراك محللي الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	إن الإجراءات المحاسبية الآتية من شأنها إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحية الشركات ومركزها المالي، مما يستوجب أخذها بعين الاعتبار من قبل البنوك التجارية الأردنية عند دراسة الوضع المالي للعملاء لاتخاذ قرار منحهم الائتمان المصرفي:		
	التأثير في بند المبيعات، من خلال:		
5 ـ	إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام بهدف إلغائها في بداية العام التالي.	4.834	0.627
7 ـ	إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى.	4.786	0.896
9 ـ	تسجيل البضاعة برسم الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات.	4.309	0.953
	التأثير في بند تكلفة البضاعة المباعة، من خلال:		
11 ـ	تأجيل إثبات فواتير مشتريات بضاعة في نهاية العام الحالي إلى العام التالي.	4.821	0.456
	التأثير في بند المصروفات التشغيلية، من خلال:		
13 ـ	رسملة مصاريف إيراديه دون أن تنطبق عليها شروط الرسملة.	4.231	0.783
15 ـ	تغيير الطريقة المتبعة في احتساب قسط الإهلاك للأصول الثابتة.	4.005	0.659
17 ـ	تغيير الطريقة المتبعة في احتساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة.	4.106	1.098
19 ـ	استخدام معدلات إهلاك للأصول الثابتة أقل من معدلات الإهلاك المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.	4.232	0.334
21 ـ	استخدام معدلات إطفاء للأصول غير الملموسة أقل من معدلات الإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.	4.321	0.432
	التأثير في بند البنود الاستثنائية والبنود غير العادية، من خلال:		
23 ـ	دمج نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها.	3.211	1.175
	التأثير في بند النقدية، من خلال:		
25 ـ	التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوافرة من العملات الأجنبية.	4.334	0.667
27 ـ	عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.	4.439	0.589
	التأثير في بند الاستثمارات قصيرة الأجل، من خلال:		
29 ـ	التلاعب في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.	4.001	0.549
31 ـ	التلاعب في تصنيف الاستثمارات، وذلك من خلال تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل، لاسيما في حالة هبوط أسعارها السوقية.	4.109	0.592

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التأثير في بند الذمم المدينة، من خلال:		
33 ـ	تضمين رقم الذمم المدينة ذمما مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة.	4.224	0.890
35 ـ	عدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بهدف تخفيض رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	4.653	0.603
37 ـ	التلاعب في تصنيف الذمم المدينة، وذلك من خلال تصنيف ذمم مدينة طويلة الأجل على أنها ذمم مدينة متداولة بقصد تحسين سيولة المنشأة.	4.018	0.467
	التأثير في بند المخزون السلعي، من خلال:		
39 ـ	تضمين كشوف الجرد بنود بضاعة راكدة أو متقادمة دون الإفصاح عنها.	3.998	1.019
41 ـ	التلاعب في الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي.	4.024	0.652
	التأثير في بند الاستثمارات طويلة الأجل، من خلال:		
43 ـ	تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، كالتحول من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية مثلا.	4.111	0.650
45 ـ	عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.	3.667	1.216
47 ـ	عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة.	3.765	1.174
49 ـ	تملك أصول شركة تابعة ثم بيع أحد هذه الأصول وتحقيق مكاسب دمجت في رقم الربح دون الإفصاح عن ذلك.	3.809	1.012
	التأثير في بعض بنود الأصول الثابتة، من خلال:		
51 ـ	إظهار الأصول في الميزانية العمومية بالقيمة الناتجة من إعادة التقييم وعدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية وإظهار الفائض عن إعادة التقييم في قائمة الدخل عوضا عن إظهاره ضمن حقوق المساهمين.	3.894	1.213
53 ـ	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو عدم الإفصاح عن الأصول المؤجرة.	4.213	0.521
55 ـ	التلاعب في تصنيف بعض الأصول الثابتة بقصد التأثير في مصروف الإهلاك والقيم التي تدرج بها الأصول في الميزانية العمومية، مثل إعادة تصنيف الأراضي المملوكة إلى أراضي تحت التطوير.	4.057	0.680

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التأثير في بعض بنود الأصول غير الملموسة، من خلال:		
57 ـ	المغالاة في تقييم بعض بنود الأصول غير الملموسة، كما هو الحال في تقييم العلامات التجارية الناشئة عن دمج المشاريع.	3.674	1.236
59 ـ	الاعتراف محاسبيا ببعض الأصول غير الملموسة بما لا ينسجم مع الاعتراف بها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ومثال ذلك الاعتراف بالشهرة غير المشتراة.	3.667	1.251
61 ـ	تغيير الطريقة المتبعة في إطفاء الأصول غير الملموسة.	3.779	1.294
	التأثير في بعض بنود الالتزامات المتداولة، من خلال:		
63 ـ	عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة بهدف تحسين نسب السيولة في المنشأة.	4.082	0.790
65 ـ	تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات بهدف تحسين نسب الرفع المالي للشركة.	4.011	0.544
	التأثير في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل، من خلال:		
67 ـ	الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية العمومية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل بهدف تحسين نسب السيولة في المنشأة.	3.996	0.998
69 ـ	إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة لقاء ذلك إلى صافي الربح دون إدراجها والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.	3.113	1.213
	التأثير في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة، من خلال:		
71 ـ	إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها، كإثبات إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل صدور الحكم فيها.	3.325	1.334
73 ـ	عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة، مثل إهمال الإفصاح عن مطالبات قضائية على الشركة تنظر فيها الجهات القضائية.	3.226	1.357
	التأثير في بعض بنود حقوق المساهمين، من خلال:		
75 ـ	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للعام الحالي بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة.	3.775	1.222
	جميع العبارات معا	**4.023**	**0.786**

يبين الجدول السابق ارتفاع درجة إدراك محللي الائتمان وفهمهم لإجراءات المحاسبة الخلاقة المدرجة في الجدول؛ إذ يرون أن أكثر الإجراءات التي يمكن أن يقوم بها العملاء بهدف تحسين ربحيتهم صوريا هو تضخيم رقم المبيعات من خلال إجراء صفقات صورية في نهاية العام وإلغائها في بداية العام التالي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.834) درجة، يليه تأجيل إثبات فواتير مشتريات بضاعة في نهاية العام الحالي إلى العام التالي؛ بهدف تخفيض تكلفة البضاعة المباعة وتحسين الربحية صوريا، حيث بلغ وسطها الحسابي (4.821) درجة. في حين كانت

أقل إجراءات المحاسبة الخلاقة وسطا حسابيا هي إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة لقاء ذلك إلى صافي الربح دون إدراجها والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية، حيث بلغ وسطها الحسابي (3.113) درجة.

وبالرجوع إلى الجدول (3) يتضح أن الوسط الحسابي للأسئلة-التي تقيس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة- مجتمعة كان مرتفعا؛ إذ بلغ (4.023) درجة، في حين كان الانحراف المعياري (0.786)، وهذا يدل بوضوح على ارتفاع إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة.

وبهدف تعرف وجود أو عدم وجود فروقات في آراء المجيبين، تم إجراء اختبار (t) لعينة واحدة لكل بند من البنود المقاسة في هذا الجزء من الاستبانة، ويوضح الجدول (4) هذه النتائج:

الجدول (4): نتائج اختبار إدراك محللي الائتمان لإجراءات المحاسبة الخلاقة ـ للبنود الواردة في الاستبانة- حسب اختبار T-test لعينة واحدة

	البنود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	Sig
.1	المبيعات	4.643	0.823	3.895	0.001
.2	تكلفة البضاعة المباعة	4.821	0.456	3.781	0.001
.3	المصروفات التشغيلية	4.179	0.671	3.668	0.012
.4	البنود الاستثنائية والبنود غير العادية	3.211	1.175	3.011	0.113
.5	النقدية	4.387	0.716	3.571	0.013
.6	الاستثمارات قصيرة الأجل	4.055	0.5ئ73	3.311	0.021
.7	الذمم المدينة	4.298	0.742	3.461	0.007
.8	المخزون السلعي	4.011	0.831	3.566	0.000
.9	الاستثمارات طويلة الأجل	3.838	1.001	3.127	0.008
.10	الأصول الثابتة	4.055	0.783	3.761	0.019
.11	الأصول غير الملموسة	3.707	1.271	3.115	0.217
.12	الالتزامات المتداولة	4.047	0.683	3.619	0.027
.13	الالتزامات طويلة الأجل	3.555	1.113	3.101	0.001
.14	الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة	3.276	1.362	3.015	0.071
.15	حقوق المساهمين	3.775	1.222	3.121	0.003

يتضح من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي لإجابات الأسئلة التي تقيس آراء محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة لكل بند من بنود قائمة الدخل وبنود الميزانية العمومية بصورة مستقلة أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي (3)، كما أن الدلالة الإحصائية (Sig) المحسوبة لكل بند عند مستوى ثقة 95 % كانت أقل من (α = 0.05) ما عدا البنود الاستثنائية والبنود غير العادية التي تظهر في قائمة الدخل وبند الأصول غير الملموسة وبند الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة التي تظهر في الميزانية العمومية، حيث إنها ليست ذات دلالة إحصائية؛ إذ إن (Sig) المحسوبة كانت أكبر من (α = 0.05).

وبهدف اختبار الفرضية تم استخدام T-test لعينة واحدة، حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة عند اتخاذ قرار منح

الائتمان المصرفي، ثم أجري اختبار (t) لعينة واحدة، ويوضح الجدول (5) نتائج اختبار الفرضية الأولى:

الجدول (5): نتائج اختبار الفرضية الأولى حسب اختبار T-test لعينة واحدة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	Sig
مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي	4.023	0.786	3.813	0.011

يتضح من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي لإجابات الأسئلة التي تقيس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي (4.023) أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي (3)، كما أن الدلالة الإحصائية (Sig.) المحسوبة عند مستوى ثقة 95 % كانت أقل من (α= 0.05). لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة؛ أي أن محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية يدركون مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.

اختبار الفرضية الثانية:

Ho2: "لا يدرك محللو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية الإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة".

يوضح الجدول (6) نتائج التحليل الإحصائي للأسئلة (6 ـ 76) (الأسئلة ذوات الأرقام الزوجية) من القسم الثاني من الاستبانة المتعلقة بقياس إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة.

الجدول (6): نتائج قياس إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	إن الإجراءات المضادة الآتية من شأنها مواجهة إجراءات المحاسبة الخلاقة، المشار إليها سابقا، وإدارتها وجعلها موضع العناية اللازمة من قبل محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية عند دراسة الوضع المالي للعملاء لاتخاذ قرار منحهم الائتمان المصرفي:		
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلاقة في بند المبيعات:		
6 ـ	التحقق من فواتير البيع، لاسيما الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة أو الزميلة أو الشقيقة.	4.813	0.436
8 ـ	التحقق من شروط البيع والائتمان ومقارنتها بالشروط المعمول بها في الشركة، من حيث شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.	4.344	0.667
10 ـ	التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.	4.633	0.792

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلافة في بند تكلفة البضاعة المباعة:		
12 ـ	مراجعة مستنديه لفواتير الشراء للتأكد من إثبات فواتير المشتريات وفقا لتواريخها.	4.231	0.567
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلافة في بند المصروفات التشغيلية:		
14 ـ	التحقق من مدى توافر شروط الرسملة لتلك المصاريف.	4.455	0.341
16 ـ	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير في طريقة احتساب قسط الإهلاك للأصول الثابتة، والتأكد من إظهار الأثر المتراكم المترتب على هذا التغيير على البيانات المالية.	4.009	0.890
18 ـ	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير في طريقة احتساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة، والتأكد من إظهار الأثر المتراكم المترتب على هذا التغيير على البيانات المالية.	4.113	0.335
20 ـ	إعادة احتساب مصروف الإهلاك وفقا لمعدلات إهلاك الأصول الثابتة المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.	4.223	0.908
22 ـ	إعادة احتساب مصروف الإطفاء وفقا لمعدلات إطفاء الأصول غير الملموسة المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.	4.469	0.665
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلافة في بند البنود الاستثنائية والبنود غير العادية:		
24 ـ	إعادة احتساب نتيجة الأعمال مع الإفصاح عن نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة في بند مستقل.	3.508	1.231
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلافة في بند النقدية:		
26 ـ	التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوافرة من العملات الأجنبية ـ إن وجد ـ.	4.439	0.675
28 ـ	استبعاد النقدية المقيدة من احتساب نسب السيولة، بهدف تعرف مستوى السيولة الفعلي لدى المنشأة.	4.207	0.306
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلافة في بند الاستثمارات قصيرة الأجل:		
30 ـ	التحقق من صحة أسعار السوق المستخدمة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية.	4.104	0.659
32 ـ	التحقق من مبررات تصنيف الاستثمارات إلى قصيرة وطويلة الأجل وتصنيفها وفق ما ينسجم مع القواعد المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية.	4.099	0.401

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلافة في بند الذمم المدينة:		
34 ـ	مراجعة كشوف الذمم المدينة، والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة من الرصيد الإجمالي للذمم والإفصاح عنها في بند مستقل.	4.100	0.598
36 ـ	طلب كشف بالديون للتأكد من عدم وجود ديون راكدة أو متعثرة، وفي حالة وجودها التأكد من ملاءمة قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي قيمة الذمم المدينة.	4.028	0.651
38 ـ	التحقق من صحة تصنيف الذمم المدينة إلى متداولة وطويلة الأجل، واستبعاد أي خطأ في تصنيفها.	4.118	0.660
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلافة في بند المخزون السلعي:		
40 ـ	مراجعة كشوف الجرد والتحقق الفعلي من أصناف المخزون السلعي، وخلوها من بضاعة راكدة أو متقادمة، وفي حالة وجودها التأكد من الإفصاح عنها وعمل مخصص بضاعة راكدة.	4.190	0.980
42 ـ	التحقق من عدالة الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي مقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.	4.006	0.653
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلافة في بند الاستثمارات طويلة الأجل:		
44 ـ	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في مبررات تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	3.888	1.023
46 ـ	إعادة تعديل رقم الربح بقيمة نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.	3.786	1.341
48 ـ	استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، وبيان آثارها في قائمتي الدخل والمركز المالي.	3.219	1.246
50 ـ	استبعاد المكاسب الناتجة من تملك أصول شركة تابعة بطريقة دمج حقوق المساهمين (أي بقيمها الدفترية)، ثم بيع أحد هذه الأصول وتحقيق مكاسب إذا كانت قد دمجت هذه المكاسب في رقم الربح، والإفصاح عن ذلك.	3.349	1.268

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلاقة في بعض بنود الأصول الثابتة:		
52 ـ	التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية، مع مراعاة الإفصاح عن القيم الاستبدالية للأصول الثابتة، والتحقق من صحة عملية التقييم، واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين.	4.113	0.508
54 ـ	التحقق من المستندات والعقود الخاصة بالأصول الثابتة، وحجم الأصول المرهونة والمقدمة كضمانات للقروض والأصول المؤجرة، ودراسة أثرها في النسب المالية.	4.109	0.721
56 ـ	التحقق من صحة ومبررات تصنيف الأصول الثابتة ودراسة تأثير ذلك في مصروف الإهلاك، ودراسة أثر ذلك في بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي.	4.100	0.890
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلاقة في بعض بنود الأصول غير الملموسة:		
58 ـ	التحقق من صحة الأسس المتبعة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة، وتعديل قيمها وفق هذه الأسس.	3.897	1.222
60 ـ	التأكد من الاعتراف بالأصول غير الملموسة بما ينسجم مع المعايير المحاسبة الدولية، ودراسة أثر ذلك في المركز المالي للمنشأة وإجراء التعديل اللازم إن وجد ما يستوجب ذلك.	3.760	1.217
62 ـ	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير في طريقة إطفاء الأصول غير الملموسة والتأكد من إظهار الأثر المتراكم المترتب على هذا التغيير في البيانات المالية وفي ربحية الشركة.	4.091	0.337
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلاقة في بعض بنود الالتزامات المتداولة:		
64 ـ	دراسة أثر عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة في نسب السيولة في المنشأة.	4.103	0.560
66 ـ	دراسة أثر تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات على نسب الرفع المالي للشركة وتعديلها حسب الأصول.	4.222	0.431
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلاقة في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل:		
68 ـ	دراسة أثر الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية العمومية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل في نسب السيولة في المنشأة، وأخذ ذلك بعين الاعتبار.	4.111	0.680
70 ـ	تخفيض صافي الربح بالمكاسب المحققة نتيجة إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، ومعالجة أثر ذلك في نسب الربحية، والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.	3.990	1.001

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلاقة في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة:		
72 ـ	دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها في النسب المالية المختلفة ذات العلاقة.	3.880	1.104
74 ـ	دراسة أثر عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة في النسب المالية المختلفة، لاسيما نسب الرفع المالي للمنشأة.	3.654	1.002
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلاقة في بعض بنود حقوق المساهمين:		
76 ـ	تعديل صافي الربح الجاري للعام الحالي باستبعاد المكاسب المحققة من سنوات سابقة، وتعديل نسب الربحية ونسبة توزيعات الأرباح والنسب الأخرى ذات العلاقة بحقوق المساهمين.	3.767	1.218
جميع العبارات معا		**4.058**	**0.781**

يتضح من الجدول (6) ارتفاع درجة إدراك محللي الائتمان للإجراءات المضادة التي يمكن القيام بها لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الخلاقة، وأن أعلى وسط حسابي كان للاجراء المضاد الوارد في السؤال السادس والمتمثل في التحقق من فواتير البيع، لاسيما الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، كالشركات التابعة أو الزميلة أو الشقيقة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.813) وبانحراف معياري (0.436)، يليه في ذلك التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية. وكان أقل المتوسطات الحسابية للعبارة الواردة في السؤال (48) والمتمثلة في استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، وبيان آثارها في قائمة الدخل والمركز المالي.

وبالرجوع إلى الجدول (6) يتضح أن الوسط الحسابي للأسئلة ـ التي تقيس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة ـ مجتمعة كان مرتفعا؛ إذ بلغ (4.058) درجة، في حين كان الانحراف المعياري (0.781)، وهذا يدل بوضوح على ارتفاع درجة إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة.

وبهدف تعرف وجود أو عدم وجود فروقات في آراء المجيبين، تم إجراء اختبار (t) لعينة واحدة لكل بند من البنود المقاسة في هذا الجزء من الاستبانة، ويوضح الجدول (7) هذه النتائج:

الجدول (7): نتائج اختبار إدراك محللي الائتمان للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة ـ للبنود الواردة في الاستبانة ـ حسب اختبار T-test لعينة واحدة

	البنود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	Sig
.1	المبيعات	4.597	0.538	3.981	0.000
.2	تكلفة البضاعة المباعة	4.231	0.567	3.857	0.002
.3	المصروفات التشغيلية	4.254	0.611	3.579	0.018
.4	البنود الاستثنائية والبنود غير العادية	3.508	1.231	3.002	0.202

	البنود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	Sig
.5	النقدية	4.323	0.452	3.781	0.005
.6	الاستثمارات قصيرة الأجل	4.102	0.553	3.692	0.031
.7	الذمم المدينة	4.082	0.613	3.711	0.044
.8	المخزون السلعي	4.098	0.804	3.698	0.003
.9	الاستثمارات طويلة الأجل	3.561	1.210	3.011	0.011
.10	الأصول الثابتة	4.107	0.639	3.689	0.005
.11	الأصول غير الملموسة	3.916	0.998	3.210	0.083
.12	الالتزامات المتداولة	4.163	0.501	3.817	0.010
.13	الالتزامات طويلة الأجل	4.051	0.812	3.806	0.007
.14	الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة	3.765	1.221	3.138	0.168
.15	حقوق المساهمين	3.767	1.218	3.127	0.047

يتضح من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي لإجابات الأسئلة التي تقيس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة لكل بند من بنود قائمة الدخل وبنود الميزانية العمومية بصورة مستقلة أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي (3)، كما أن الدلالة الإحصائية (Sig) المحسوبة لكل بند عند مستوى ثقة 95 % كانت أقل من (α= 0.05) ما عدا البنود الاستثنائية والبنود غير العادية التي تظهر في قائمة الدخل وبند الأصول غير الملموسة وبند الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة التي تظهر في الميزانية العمومية، حيث إنها ليست ذات دلالة إحصائية؛ إذ إن (Sig) المحسوبة كانت أكبر من (α = 0.05).

وبهدف اختبار الفرضية تم استخدام T-test لعينة واحدة، حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة، ثم أجري اختبار (t) لعينة واحدة، ويوضح الجدول (8) نتائج اختبار الفرضية الثانية:

الجدول (8): نتائج اختبار الفرضية الثانية حسب اختبار T-test لعينة واحدة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	Sig
مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة	4.058	0.781	3.197	0.010

يتضح من الجدول (8) أن المتوسط الحسابي لإجابات الأسئلة التي تقيس إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة (4.058) أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي (3)، كما أن الدلالة الإحصائية (.Sig) المحسوبة عند مستوى ثقة 95 % كانت أقل من (α=0.05). لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة؛ أي أن لدى محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية إدراك

للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة.

نتائج الدراسة

في ضوء تحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- هناك العديد من إجراءات المحاسبة الخلاقة التي يمكن القيام بها من قبل بعض العملاء عند التقدم بطلب ائتمان مصرفي، تؤثر في جعل البيانات المالية مضللة وتفقدها الموضوعية والمصداقية، ومن هذه الإجراءات التأثير في بنود: المبيعات، وتكلفة البضاعة المباعة، والمصروفات التشغيلية، والبنود الاستثنائية والبنود غير العادية، والنقدية، والاستثمارات قصيرة الأجل، والذمم المدينة، والمخزون السلعي، والاستثمارات طويلة الأجل، والأصول الثابتة، والأصول غير الملموسة، والالتزامات المتداولة، والالتزامات طويلة الأجل، والموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة، وحقوق المساهمين وغيرها من بنود قائمتي الدخل والمركز المالي.

2- يدرك محللو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية بدرجة كبيرة مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، حيث بلغ الوسط الحسابي لمدى الإدراك (4.023) درجة وبانحراف معياري متدن نسبيا؛ إذ بلغ (0.786).

3 ـ تتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية درجة مرتفعة من الإدراك للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإدراك محللي الائتمان لهذه الإجراءات (4.058) درجة، في حين كان الانحراف المعياري (0.781)، وهو انحراف متدن نسبيا.

في ضوء النتائج السابقة، فإن الباحث يوصي بوجوب إيلاء إجراءات المحاسبة الخلاقة ما تستحقه من الاهتمام والدراسة، إضافة إلى تحليل المعلومات الوصفية غير الظاهرة في القوائم المالية للاطمئنان إلى سلامة الوضع المالي للعملاء عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، وذلك بغية المحافظة على سلامة السياسة الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية وحفظ أموالها وتوجيهها بما يخدم دفع عجلة الاقتصاد نحو النمو والازدهار.

المراجـع

المراجع العربية

آل عباس، محمد، 2008م، ***التغرير المالي والفوائم ربع السنوية***، جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية،
Available for: http://www.aleqtisadiah.com/ article.php? do=show&id=2616

بنود، كوثر، 2008م، ***تأثير الحوكمة على إدارة وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية والتقليدية السورية***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.

التميمي، جمانه حنظل، 2008م، مفهوم المحاسبة الخلاقة ومدى تطبيقها في العمليات المحاسبية، ***مجلة كلية الاقتصاد والإدارة***، العدد الأول، المجلد الثامن، جامعة القادسية، العراق، ص: 187-202.

الرواحي، خالد بن حمد بن حمود، 2005م، ***المقومات الأساسية للتدفيق الداخلي ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عمان***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

السهلي، محمد، 2008م، ***دراسة الاختلافات بين القطاعات في ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية***، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية،
Available for: http://www.aleqt.com /news.php? do= show&id=51403

الصابر، خالد مصباح، 2004م، ***مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

عبيسي، محمد عبد الرحيم، 2004م، ***استخدام نسب التحليل المالي كمعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العمري، أحمد يحيى، 2000م، ***استخدام النسب المالية للتنبؤ في مجال الصناعة الفندقية في الأردن***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

قرعان، سناء صالح، 2005م، ***العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

لطفي، منير موسى، 2002م، مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن، ***مجلة دراسات: سلسلة العلوم الإدارية***، العدد (1)، المجلد (29)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص. ص: 88 ـ 97.

مطر، محمد، 1988م، التحقق من مصداقية أرقام القوائم المالية المنشورة، ***مجلة البنوك في الأردن***، جمعية البنوك في الأردن، عمان، الأردن، ص. ص: 320 – 325.

ـــــــــــــــــ، 2001م، طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي: دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن، ***مجلة البصائر***، العدد (1)، المجلد (5)، جامعة البترا، عمان، الأردن، ص: 7- 61.

ـــــــــــــــــ، 2006م، ***الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية***، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

المومني، محمد عبد الله، 2006م، ***تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

Albornoz, B., & Alcarria, J. 2003. Analysis and Diagnosis of Income Smoothing in Spain. ***European Accounting Review***, 12(3): 443-463.

Amat, O.; Blake, J., and Dowds, R. 1999. ***The Ethics of Creative Accounting***, 2nd Edition, Prentice-Hall, Inc., New Jersey.

Amir, D., and Sonderpandian, J. 2002. ***Complete Business Statistics***, 5th Edition, McGraw-Hill, New York, USA.

Belkaoui, A. R. 2004. ***Accounting Theory***, 5th edition, Thomson Learning, London.

Blake, J., Amat, O., and Oliveras, E. 2000. The Ethics of Creative Accounting – Some Spanish Evidence, ***European Review***, 3: 136-142.

Day, Judith. 1986. The Use of the Annual Reports by UK Investment Analysts, ***Accounting and Business Research***, pp. 295-307.

Lennox, S. C. 1999. The Accuracy and Incremental Information Content of Audit Reports in Predicting Bankruptcy, ***Journal of Business, Finance and Accounting***, 26(5): 758-777.

Manda, V., Richard, G., & Kwak, W. 2000. Income Smoothing and Discretionary R&D Expenditures of Japanese Firms, ***Contemporary Accounting Research***, 17(2): 263-302.

Reverte, C., & Strong, N. 2001. Income Smoothing and the Predictive Ability of Earnings Components for Future Return on Equity, http//les1.man.ac.uk/Accounting Stafacademic N. Strong/N. Strong Research.html.

Seigel, G. Joel. 1982. ***How to Analyze Financial Statements and the Quality of Earnings: Window Dressing and Creative Accounting***, 2nd Edition, Prentice-Hall, Inc., New Jersey.

Shwartz, B. and Menon, K. 1985. Auditors Switches by Failing Firms, ***The Accounting Review***, 2: 248-261.

Awareness Extent of Credit Analysts Regarding Creative-Accounting-Procedures Risks and the Capability of Managing Such Risks at Jordanian Commercial Banks

Walid Z. Syam

ABSTRACT

This study comes within the framework of conducting research that deals with managing banking-credit risks. These risks result occasionally from the failure of the control role of some credit departments. Such departments largely depend in their decisions to grant credit facilities on analyzing the financial position of their clients via reviewing their financial statements. The goal of this review is to infer some indicative financial indicators.

This study aims at identifying the credit analysts' awareness of creative-accounting-procedures risks at Jordanian commercial banks. Also, it discuses the capability of addressing, managing, and taking proper care of these procedures. By doing so, this study explores their heavy impact on financial indicators, their reflections on the credibility of these indicators, and the possibility of depending on such credibility in taking a decision that extends credit facilities.

In order to achieve the objectives of this study, a questionnaire has been developed and distributed to 47 credit officers and analysts at the credit facilities departments of Jordanian commercial banks. The questionnaire has been distributed at the beginning of 2007. (89.1%) of the questionnaires (42 questionnaires) have been approved for the analysis and study purposes.

Based on the results of this statistical analysis, the credit analysts are aware of the risks related the creative-accounting procedures, which may be carried out by some customers. The average of this awareness is (4.023) and the standard deviation is (0.786) (which is relatively low). It was also found that these analysts are capable of addressing and managing these procedures via performing counter measures as opposed to the creative-accounting procedures. This capability results in having secure financial indicators with reasonable credibility regarding the clients' financial position when the credit facilities are extended to them. The average of this capability is found to be (4.058) and the standard deviation is (0.781) (which is relatively low).

KEYWORDS: Creative accounting, Credit analysis, Earning management.

وليد زكريا صيام
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الزرقاء.

Received on 30/7/2007 and Accepted for Publication on 16/2/2009.